تأخر ضوابط العمرة للمصريين يفتح الباب للسماسرة وشركات السياحة تطالب بوقف فوضى السوق

الخميس 2 يوليو 2026 07:00 م

طالبت لجنة السياحة الدينية بغرفة شركات السياحة بسرعة إصدار ضوابط العمرة من الإسكندرية خلال اجتماع موسع حضره مسؤولو أكثر من 120 شركة من الإسكندرية والبحيرة ومطروح لبحث موسم الحج والعمرة الجديد وكانت النتيجة ضغطا واضحا باتجاه حماية المعتمرين ومساندة الشركات المرخصة

ويأتي هذا التحرك بينما يدفع المواطن المصري ثمن ارتباك رسمي متكرر في ملفات السفر الديني حيث تترك الحكومة السوق معلقا حتى اللحظات الأخيرة ثم تطالب الشركات والمواطنين بالالتزام بضوابط لم تصدر في موعد يسمح بتخطيط جاد أو رقابة مسبقة أو أسعار واضحة

تأخر الضوابط يربك الشركات ويترك المعتمرين تحت ضغط السماسرة

وخلال الاجتماع واصلت لجنة السياحة الدينية اجتماعاتها المكثفة مع شركات السياحة في المحافظات استعدادا لانطلاق موسم الحج والعمرة الجديد واستضافت غرفة شركات السياحة الفرعية بالإسكندرية اللقاء بحضور قيادات اللجنة وممثلي الشركات العاملة في المحافظات الثلاث لمناقشة آليات العمل في السياحة الدينية

كما ناقش الحاضرون موسم العمرة المنتظر انطلاقه قريبا ورحلات الحج التي بدأت إجراءات موسمها الجديد قبل أيام وسادت حالة تفاؤل حذر بسهولة الإجراءات إذا صدرت الضوابط مبكرا بما يضمن حقوق الحجاج والمعتمرين ويميز الشركات الجادة عن الكيانات التي تعيش على الفوضى

وفي هذا السياق تخدم رؤية باسم حلقة نقيب السياحيين محور التنظيم المهني لأنه يرى أن قرارات العمرة لا تنفصل عن قدرة الشركات على تقدير التكلفة والالتزام مع العملاء ويعزز ذلك مطلب الشركات بإعلان القواعد قبل فتح باب البرامج حتى لا يتحول التأخير إلى عبء مباشر على المواطن

وبناء على ذلك طرحت الشركات مجموعة أفكار تخص الموسم الجديد وطالبت بعدم تغيير قيمة خطاب الضمان الخاص برحلات العمرة بحيث تظل مماثلة لقيمتها في العام الماضي لأن أي زيادة مفاجئة ستنتقل غالبا إلى سعر البرنامج في سوق يعاني أصلا من تراجع القوة الشرائية

خطابات الضمان والوكلاء السعوديون اختبار لجدية التنظيم

ثم انتقلت المناقشات إلى محاولات سفر بعض المواطنين لأداء العمرة بطرق ملتوية خارج المسار القانوني وأكدت الشركات ضرورة إلزام الراغبين في السفر بالتعامل عبر شركات السياحة فقط لأن فتح مسارات موازية يمنح السماسرة فرصة بيع وعود غير مضمونة ويضع المعتمر وحده أمام الخطر

كذلك اتفق المشاركون على أنه في حالة إيقاف وكيل سعودي لا يجوز نقل الشركات أو تضامن أي وكيل آخر معها إلا بعد موافقة جميع الشركات المصرية المرتبطة بالوكيل الجديد وهو بند يكشف حجم النزاعات المحتملة عندما تغيب قواعد واضحة وملزمة منذ بداية الموسم

ومن زاوية اقتصادية يوضح موقف إلهامي الزيات رئيس اتحاد الغرف السياحية الأسبق أهمية الضوابط المبكرة لأنه ربط في مواقف سابقة بين اشتراطات العمرة وقدرة الشركات على الحركة وحجم الطلب ويخدم هذا الرأي مطلب الشركات الحالي بتقليل المفاجآت التي تضرب التعاقدات بعد تجهيز البرامج

لذلك يصبح خطاب الضمان أكثر من رقم مالي في ملف إداري لأنه يمثل مؤشرا على طريقة إدارة الدولة للقطاع فإذا رفعت الحكومة الأعباء دون حماية السوق من الكيانات غير المرخصة فإنها تعاقب الشركة الملتزمة وتترك السمسار يعمل بهامش ربح أعلى وبلا مسؤولية

الكيانات غير الشرعية وفض المنازعات يكشفان فجوة الرقابة الرسمية

وعقب ذلك طالبت الشركات بسرعة إصدار الضوابط المنظمة لموسم العمرة حتى تتمكن من الاستعداد والإعلان عن البرامج بصورة واضحة كما طالبت بالنظر في آليات تنظيم الرحلات للحد من عمل السماسرة ومنع تداول التأشيرات وتشجيع الشركات الجادة والملتزمة منذ أول الموسم

في المقابل استعرض محمد عزت حمودة نائب رئيس الغرفة الفرعية بالإسكندرية الأفكار التي قدمتها الشركات حول الضوابط المنتظر صدورها خلال الأيام المقبلة بينما أكد أحمد إبراهيم أن اللجنة ستدرس المقترحات وتستفيد منها خلال مناقشة الضوابط داخل اللجنة العليا للحج والعمرة بوزارة السياحة

وعلى مستوى الأسعار تخدم تصريحات مجدي صادق عضو غرفة شركات السياحة هذا المحور لأنه سبق أن ربط ارتفاع تكلفة العمرة بانخفاض قيمة الجنيه وهو ربط يكشف أن تأخير الضوابط لا يحدث في فراغ بل يتفاعل مع أزمة معيشية تجعل أي جنيه إضافي عبئا على الأسرة

وبالتزامن أكد الاجتماع ضرورة التصدي للكيانات غير الشرعية التي تمارس أنشطة الحج والعمرة بالمخالفة للقانون وعرض وليد خليل رئيس لجنة الكيانات غير الشرعية تصورا لعمل اللجنة وجهودها مع الجهات المعنية لرصد المخالفات واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لحماية السوق وحقوق الحجاج والمعتمرين

كما استعرض يسري السعودي رئيس لجنة فض المنازعات نشاط اللجنة بوصفها آلية لحل المشكلات العالقة بين أعضاء الغرفة وتوطيد التعاون في الأنشطة السياحية خاصة الحج والعمرة لكن الحاجة إلى لجنة منازعات نشطة تكشف أن السوق لا يتحمل إدارة موسمية متأخرة أو قرارات مرتبكة

وفي ختام اللقاء أكد حسام الحلو رئيس غرفة السياحة بالإسكندرية ترحيب الشركات بحرص الغرفة الرئيسية على الحوار مع شركات السياحة وأشار إلى أن غرفة الإسكندرية ستجمع أفكار شركات الإسكندرية ومطروح والبحيرة في مختلف الأنشطة ثم ترفعها إلى لجان الغرفة الرئيسية لمناقشتها

أخيرا وجهت شركات السياحة الشكر للجنة السياحة الدينية على التواصل المباشر والاستماع إلى المقترحات غير أن الشكر لا يلغي جوهر الأزمة فالحكومة مطالبة بإصدار ضوابط مبكرة ومعلنة ومحاسبة الكيانات غير المرخصة قبل أن يدفع المعتمر ثمن التأخير من ماله وأمنه وحقه في خدمة واضحة